

الانتخابات المقبلة ورهانات التنمية:

نحو إعادة التفكير في العلاقة بين المشروعية التمثيلية والأولويات التنموية

Upcoming Elections and the Challenges of Development: Rethinking the Link
Between Representative Legitimacy and Development Priorities

عبد الرزاق زاكي

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية

جامعة الحسن الأول سطات

**Abderrazek Zaki, PhD, Public Law and Political Sciences Department,
Hassan I University, Settat**

الملخص:

يشكل موضوع "الانتخابات المقبلة ورهانات التنمية" مدخلاً محورياً لفهم التحديات البنيوية التي تواجه الانتقال الديمقراطي بالمغرب، خاصة في ظل تزايد انتظارات المواطن من العملية الانتخابية كمحفز للتنمية والعدالة المحلية، ويروم هذا البحث تحليل العلاقة التفاعلية بين المشروعية التمثيلية والمشاريع التنموية من خلال مساءلة الخطاب الانتخابي، والبرامج الحزبية، وكذا آليات تفعيل التراخي للسياسات العمومية.

ويستند هذا المقال على فرضية مركزية مفادها أن المأزق التنموي في العديد من الأقاليم ليس نتيجة غياب الموارد أو الاستراتيجيات، بل بسبب ضعف الحكامة والتمثيلية السياسية الفعلية. كما يناقش البحث كيف يمكن للانتخابات أن تتحول إلى آلية لإعادة بناء الثقة في المؤسسات، وإرساء تعاقد تنموي جديد، يضع المواطن في صلب الأولويات، ويربط بين الديمقراطية التمثيلية والعدالة الاجتماعية.

كما يتناول البحث أبعاداً متعددة للموضوع، من قبيل دور النخب المنتخبة، وإكراهات التدبير المحلي، وأهمية تعزيز اللامركزية. وتُختتم الدراسة باقتراحات عملية لتعزيز التناسق بين المسار الديمقراطي والرهانات التنموية خاصة في ظل تفعيل النموذج التنموي الجديد.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات، التنمية، المشروعية التمثيلية، النموذج التنموي، الحكامة، اللامركزية، العدالة المحلية، الأحزاب السياسية، التمثيلية السياسية، الثقة المؤسساتية...

Abstract:

The topic “Upcoming Elections and the Challenges of Development” provides an important lens for examining the structural obstacles that continue to shape Morocco’s democratic trajectory. At a time when citizens’ expectations are rising, elections are increasingly viewed as a potential driver of more equitable territorial development.

This paper reflects on the evolving relationship between representative legitimacy and developmental effectiveness, paying particular attention to the substance of electoral discourse, the development programs advanced by political parties, and the mechanisms through which public policies are implemented.

The argument advanced here is that Morocco’s development gaps cannot be explained simply by a lack of strategies or resources, but are more fundamentally linked to weaknesses in governance and shortcomings in political representation.

From this perspective, credible and inclusive electoral processes have the potential to rebuild trust and to anchor a renewed social contract that places citizens’ well-being at the heart of policy priorities.

The study concludes by offering proposals to strengthen the alignment between democratic practice and developmental outcomes, with reference to the ambitions of Morocco’s New Development Model.

Keywords: Elections, Development, Representative Legitimacy, New Development Model, Governance, Decentralization, Territorial Justice, Political Parties, Political Representation, Institutional Trust...

المقدمة:

في خضم التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المغرب، تطرح الانتخابات المقبلة نفسها كأفق حاسم لإعادة ترتيب أولويات التنمية وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة فبعيدا عن كونها مجرد محطة دورية في سيرورة التداول على السلطة، تكتسي الانتخابات طابعًا استراتيجيًا في ظل الانتظارات المجتمعية المتزايدة، والتحديات المتراكمة التي تواجه الدولة والمجتمع في مجالات التعليم، الصحة، الشغل، والعدالة المجالية.

لقد أضحى من اللازم استحضار البعد التنموي كمدخل أساس لقراءة مآلات العملية الانتخابية، من خلال طرح سؤال جوهرى: ما موقع التنمية في البرامج الانتخابية؟ وهل يمكن بناء تعاقد سياسي جديد يجعل من الرهان التنموي أولوية فعلية، لا مجرد شعار للاستهلاك السياسي؟

إن الانتخابات ليست فقط أداة لاختيار النخب، بل هي أيضًا مؤشر على مدى نضج العلاقة بين المواطن والمؤسسات، ومدى قدرة الفاعل الحزبي على تأطير الإرادة العامة ضمن رؤية تنموية شاملة، وهو ما يضعنا أمام مفارقة قائمة: بين خطاب انتخابي يعد بالإصلاح والتغيير، وواقع تنموي يزرع تحت وطأة أعطاب بنيوية مزمنة.

من جهة أخرى، فإن إعادة التفكير في الوظيفة التنموية للمؤسسات المنتخبة يقتضي مساءلة المنظومة القانونية والسياسية المنظمة للانتخابات، ومدى قدرتها على إنتاج نخب ذات شرعية تمثيلية حقيقية كما يفتح النقاش على سؤال العدالة المجالية ومركزية التنمية الترابية في السياسات العمومية، ودور الجهات والجماعات الترابية في تفعيل النموذج التنموي الجديد.

تتطلب المرحلة المقبلة إذن تجاوز النظرة الإجرائية الضيقة إلى الانتخابات، والانخراط في مقاربة تحليلية نقدية تستحضر التفاعل الجدلي بين الديمقراطية والتنمية، فبقدر ما تشكل الانتخابات رهانا ديمقراطيًا، فهي أيضًا رافعة أو عائقا للتنمية، حسب طبيعة الفاعلين، وحجم التحديات، وفعالية السياسات العمومية المرتبطة بها.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى تفكيك العلاقة المركبة بين الانتخابات والتنمية، من خلال قراءة علمية تتأسس على منهجية متوازنة تربط بين النصوص القانونية، والخطاب السياسي، والسياق السوسيو-اقتصادي الوطني، مع الإحالة على النماذج المقارنة حين يقتضي الأمر ذلك.

المبحث الأول: الوظيفة التمثيلية للانتخابات وحدودها في تحقيق التنمية

تشكل الانتخابات إحدى الركائز الأساسية للديمقراطية التمثيلية، إذ تمنح المواطن حق اختيار من يمثله في تدبير الشأن العام، غير أن الممارسة السياسية في السياق المغربي تُظهر أن هذه الوظيفة التمثيلية لا تتحقق دائمًا بالنجاعة المطلوبة، خاصة عندما تُختزل الانتخابات في بعدها الإجرائي دون ارتباط فعلي بمشاريع تنموية ملموسة.

ففي العديد من الحالات، أفرزت صناديق الاقتراع نخبًا تفتقر إلى الكفاءة أو الرؤية التنموية، ما أدى إلى ضعف الأثر الفعلي للعمل السياسي على تحسين أوضاع المواطنين.

وبالتالي، فإن السؤال المركزي الذي يطرح نفسه هو: هل تؤدي الانتخابات فعلا إلى تجديد النخب وبناء مشروعية تنموية حقيقية، أم أنها تعيد إنتاج نفس الأعطاب البنيوية؟

من هنا، تبرز أهمية تحليل حدود الوظيفة التمثيلية للانتخابات، من خلال الوقوف على الإشكالات المرتبطة بشرعية النخب، والضعف المؤسسي للهيئات المنتخبة، إضافة إلى ضعف الارتباط بين البرامج الانتخابية والحاجيات التنموية الفعلية للسكان.

وسيتيم في هذا المبحث تناول هذه الإشكالات من خلال مطلبين اثنين:

المطلب الأول: أزمة النخب والتمثيلية السياسية في السياق الانتخابي

المطلب الثاني: اختلال العلاقة بين الوظيفة التمثيلية والمشروع التنموي

المطلب الأول: أزمة النخب والتمثيلية السياسية في السياق الانتخابي

رغم الدور المحوري للنخب السياسية في تفعيل المشاريع التنموية، فإن الواقع الانتخابي في المغرب يكشف عن أزمة حقيقية في مستوى التمثيلية وجودة الفاعلين المنتخبين .

إذ غالبًا ما تُفرز الاستحقاقات الانتخابية نخبًا تفتقر إلى التأهيل السياسي والمعرفي، وتعاني من محدودية في استيعاب قضايا التنمية المحلية والوطنية.

ويُعزى ذلك إلى اختلالات بنيوية في البنية الحزبية، واستمرار منطق الولاءات الانتخابية الضيقة بدل منطق الكفاءة والمشروع المجتمعي.

لذلك، ستحاول الفقرتان التاليتان تفكيك هذه الإشكالية من زاويتين:

الأولى تتعلق بضعف تجديد النخب وبنية التمثيل السياسي، والثانية بتأثير أزمة الوساطة الحزبية على مشروعية المنتخبين.

الفقرة الأولى: ضعف تجديد النخب وبنية التمثيل السياسي

تلعب النخب السياسية دورا جوهريا في إنجاح المسار الديمقراطي، بوصفها العامل الحيوي في ترجمة إرادة الشعب إلى برامج تنموية واقعية ومؤسسات فعالة، لكن الأبحاث الاجتماعية والسياسية بالمغرب تؤكد أن الآليات المتبعة في اختيار هذه النخب تبقى هشّة، تميل إلى الإبقاء على وجوه تقليدية لا يرتبط تصورها بالاستجابة لتحديات التنمية المعاصرة.

أولاً، تشير دراسة إدريس دومي إلى أن “التنشئة السياسية والثقافة المرتبطة بها تشكل الوعي السياسي للنخب”، وأن غالبية المنتخبين منتسبون إلى شبكات اجتماعية محافظة تفتقر للرؤية التنموية الواعية ولذا، فإن المسار الديمقراطي لا يسهم بقدر كاف في فتح الأبواب أمام منتخبين جدد يحملون خلفية معرفية وتنموية متجددة¹.

¹ إدريس دومي، ميكانيزمات تكوين الوعي السياسي للنخبة: دراسة حول التنشئة والثقافة السياسية. مجلة المعرفة، (16)، يونيو 2024، ص. 371-383.

ثانيًا، يكشف تقرير مجلس المستشارين (الرسائل والتقارير، 2017-2021) أن السياسات العمومية المرتبطة بالشباب، والتي كان من المتوقع أن تفتح المجال أمام نخب شابة، بقيت غير فعالة، ولم تعبر فعليًا عن طموحات فئة الشباب، ما أفقدها قدرتها على جذب فاعلين سياسيين ذوي حس تنموي حقيقي، وهذا يعكس ضعف ميدان تنشئة النخب الانتخابية وتكرار استنساخ أنماط قديمة¹.

ثالثًا، دراسة أعدها مصطفى بوصبعة أكدت أن الترشيحات المحلية في جهات وأقاليم متعددة تخضع لمنطق الزبونية، إذ تُنتخب الشخصيات عبر الولاءات القبلية أو العائلية، وليس عبر المعايير المعرفية أو القدرات الإدارية، وهذا يوقف التجديد، ويجعل الانتخابات حلقة مفرغة في إعادة إنتاج نفس الوجوه والنماذج².

رابعًا، يطرح الباحث يونس مليح في تقارير الدستورية الأخيرة أن الإصلاحات التي قام بها دستور 2011 حول دعم المؤسسات الدستورية—كالمجالس والصلاحيات—قد بقيت سطحية، وخلفت خللاً في تمثيل حقيقي للتوجه التنموي، وركزت غالبًا على التمثيل الرقابي والشكلي، يعزز هذا القول جدول الحصص والمسارات الأكاديمية التي توضح انبثاق النخب عبر أمور ظاهرية أكثر من الكفاءة³.

خامسًا، يتحدث يونس رباح (مارس 2024) عن "أزمة الوساطة الحزبية"، حيث تفتقر الأحزاب إلى استقطاب أفراد ذوي خبرات حقيقية في مجالات التنمية المحلية، ما جعل النخب الحزبية تنحصر في الوجوه التقليدية المكرسة، وليس في شخصيات كفؤة حاملة للرؤية التنموية⁴.

سادسًا، يشرح مصطفى بوصبعة في منشور أكاديمي أن "الشبكات التقليدية، العائلية أو القبلية، ما تزال الدالة الأساس لاختيار المرشحين محلياً"، وهذا يضرب بمبدأ الكفاءة عرض الحائط ويضعف إمكانية بناء نخبة قادرة على ترجمة أولويات التنمية⁵. في المحصلة، تُعد أزمة التمثيل السياسي في المغرب مركبة: تجمع بين ضعف الاستقطاب الحزبي، واعتماد الحركة الانتخابية على الشبكات التقليدية، وعدم مراعاة التنمية في شهادات الاختيار، وضعف المؤسسات في دعم تجديد الكفاءات، كل هذا يشكل حجر عثرة أمام تحقيق الانتقال النوعي نحو ديمقراطية تمثيلية رافعة للتنمية الحقيقية.

الفقرة الثانية: تأثير أزمة الوساطة الحزبية على مشروعية المنتخبين

تمثل الأحزاب السياسية الوسيط الحاسم بين المواطن والمؤسسة الانتخابية، من خلال آلية اختيار الكفاءات وتكوين المرشحين. غير أن هذا الدور لا يزال ضعيفًا بالمغرب، مما يؤثر سلبًا على مشروعية المنتخبين وكفاءتهم التنموية.

¹ مجلس المستشارين. الرسائل والتقارير (2017-2021). الرباط: مطبعة البرلمان المغربي، (2021).

² مصطفى بوصبعة، الترشيحات المحلية وإشكالية النخبة في المغرب، (2023).

³ يونس مليح، الدستور الأخيرة وإشكالات التمثيل السياسي في المغرب، الرباط: منشورات المؤسسة المغربية للعلوم السياسية، (2023)، ص. 161.

⁴ يونس رباح، أزمة الوساطة الحزبية في المغرب. مجلة العلوم السياسية، (2024).

⁵ مصطفى بوصبعة، مرجع سابق، (2023).

أولاً، يرى يونس رباح أن "أزمة الوساطة الحزبية تفاقمت نتيجة غياب التكوين، والديمقراطية الداخلية الفعلية، وأن بعض الأحزاب أصبحت عاجزة عن توفير مرشحين يحملون مشروعية شعبية وتنموية حقيقية" وهذا الضعف في بناء الكفاءات الحزبية يجعل العملية الانتخابية تتجه نحو إنتاج وجوه شكلائية لا تستجيب لحاجيات التنمية¹.

ثانياً، سفيان جرضان (2024) في بحثه حول التمثيل وأزمة الوساطة الحزبية، يؤكد أن المنظومة الحزبية المغربية تعاني من ازدواجية الاختيار: إما اعتماد تأييد القاعدة التقليدية (شبكات الزبونية)، أو الانكفاء على صناديق الاقتراع العشوائية، دون خطة حزب-قطاعية واضحة توازن بين الكفاءة والمشروعية التنموية².

ثالثاً، تُشير دراسة مصطفى بوضبعة إلى أن الأحزاب لا تملك آليات مهنية لاكتشاف الكفاءات، وإنما تكتفي بإشراك قواعدها التقليدية قبلياً وعائلياً في اختيار المرشحين، دون شروط موضوعية تؤهلهم للإسهام في التنمية المحلية³.

رابعاً، يُظهر تقرير المجلس الأعلى للحسابات (2024) أن تمويل الأحزاب وحملاتها الانتخابية يأخذ طابعاً إشكالياً، حيث يُسجل استغلال الدعم العمومي في أنشطة حزبية شكلائية، ما يضعف الشفافية ويحد من فرص اختيار مرشحين مؤهلين بناءً على معايير كفاءة وتنمية⁴.

خامساً، ينوّه عبد العزيز قراقي، أستاذ باحث في العلوم السياسية، إلى أن الأحزاب باتت محكومة بمنطق الربح الانتخابي القصير الأمد، مما ضيّع البعد التنموي وسط الاجتهادات الانتخابية، وغير الأموال والبروباغندا أوليات التجديد السياسي⁵.

سادساً، تشير المخرجات الدستورية بعد دستور 2011، وخاصة تخصيص صلاحيات للصلاحيات البرلمانية وللمعارضة، إلى أنها لم تُترجم إلى ممارسات حزبية حقيقية قادرة على تبني برامج تنموية واضحة، بل بقيت أشبه بإطار شكلي على الورق⁶.

نتيجة لما سبق، تتعطل الوساطة الحزبية في إنتاج مرشحين مؤهلين ببرامج تنموي محكم: الأحزاب لا تصنع استقطاباً موضوعياً، ولا تدرب، ولا تملك رؤية حزبية/قطاعية واضحة تركز على التنمية، والتأثير يأتي مزدوجاً: أولاً يُضَيّع شرعية المنتخبين أمام انتظارات المواطنين، ثانياً يُضعف المنظومة التنموية المحلية.

تتجسّد أزمة الوساطة هذه في انعدام السلطة الداخلية الحزبية الديمقراطية، وانصراف القاعدة الشعبية نحو الولاءات غير المؤسساتية، وضبابية برامج التنمية، ما يضعف النخب الحزبية ويؤجل المشروع التنموي. بمعنى آخر، يدور المأزق الانتخابي في حلقة مغلقة يفتقد فيها الحوار المؤسساتي والممارسة الديمقراطية الحزبية الحقيقية.

¹ يونس رباح، مرجع سابق، (2024).

² سفيان جرضان، التمثيل السياسي وأزمة الوساطة الحزبية في المغرب. الرباط: منشورات المعهد المغربي للديمقراطية، (2024).

³ مصطفى بوضبعة، مرجع سابق، (2023).

⁴ المجلس الأعلى للحسابات. تقرير حول تمويل الأحزاب السياسية واستعمال الدعم العمومي. الرباط: منشورات رسمية، (2024).

⁵ عبدالعزيز قراقي، تصريح أكاديمي في ندوة جامعية، كلية الحقوق - الرباط. (تصريح شفوي)، (2024).

⁶ الدستور المغربي. دستور المملكة المغربية. الرباط: الأمانة العامة للحكومة، (2011).

المطلب الثاني: اختلال العلاقة بين الوظيفة التمثيلية والمشروع التنموي

لا يكفي أن تجرى الانتخابات وفق الآجال القانونية وتعددية اللوائح لضمان دورها في تحقيق التنمية، بل يُشترط أن ترتبط الوظيفة التمثيلية برؤية واضحة للمشروع التنموي المحلي والوطني، غير أن الممارسة السياسية بالمغرب تكشف عن وجود قطيعة بين منطق التمثيل السياسي ومنطق التخطيط التنموي، حيث لا تترجم البرامج الانتخابية إلى سياسات عمومية فاعلة، فغياب الالتقاء بين المجالس المنتخبة ومؤسسات التخطيط، وضعف القدرة على استيعاب تعقيدات التنمية، يفرغان العملية التمثيلية من مضمونها، ويجعلان المنتخب إلى فاعل صوري في تدبير الشأن العام.

الفقرة الأولى: اختلال العلاقة بين الوظيفة التمثيلية والمشروع التنموي

تمثل البرمجة الانتخابية بوصفها حلقة وصل بين إرادة الناخبين وتنفيذ السياسات العمومية حجر الزاوية في تجسيد الديمقراطية التنموية، غير أن السياق المغربي المسجل في الاستحقاقات الأخيرة يكشف عن قطيعة ملحوظة بين البرامج الانتخابية المسوّقة والشروط اللازمة لتنفيذها، مما يفرغ العملية التمثيلية من فعالية تحويلية حقيقية.

أولاً، تؤكد دراسة سعيد الشرقاوي أن "المسألة الانتخابية بالمغرب لا تزال جهازاً لإدارة صراع المصالح بين شبكات الفاعلين السياسيين"، وأن البرامج تبقى شكلية، لا تستند إلى تحليل واقعي للحاجيات التنموية بل تُوظف لتعزيز النفوذ الانتخابي فحسب¹.

ثانياً، أشار تقرير مجلس المستشارين (2021-2022) إلى أن البرلمان اكتسب صلاحية "تقييم السياسات العمومية"، ولكن هذه الآلية تظل هشة لغياب العمق التحليلي اللازم وتحول جلّ تدخلاته إلى ردود فعل شكلية، مما يبرز هشاشة التفاعل بين المنتخب ومحتوى البرامج الانتخابية.

ثالثاً، تقف المحكمة الدستورية وبعض المؤسسات الدستورية، رغم امتلاكها أدوات تشاورية وفق الدستور، أمام عجز في إعداد المعطيات التفصيلية الضرورية لدعم البرامج الانتخابية بمؤشرات قابلة للقياس، مما يفقدها مصداقية أداء تنموي حقيقي.

رابعاً، يوضح مركز مدى للدراسات والأبحاث (2023) في كتابه حول "سؤال المشاركة السياسية" أن ضعف مناخ الحرية والمساءلة في ما قبل وبعد الانتخابات حول البرامج إلى شعارات انتخابية تفتقر إلى محتوى واضح بينما تقلصت قدرة المواطن على مساءلة المنتخب في ظل غياب آليات نزاهة وشفافية².

خامساً، تُشير الأبحاث المتعلقة بالمسار الانتخابي إلى وجود ازدواجية في منهجية المعالجة: توجه كمي يركز على التمثيل الرقمي للنتائج، وتوجه كيفي ينخرط في تحليل مضامين البرامج. لكن المنهجان لا يلتقيان في ختم مراحل التشخيص والتنفيذ، مما يعزل البرامج عن آليات الممارسات المؤسساتية والتقييم.

¹ سعيد الشرقاوي، المسألة الانتخابية بالمغرب: بين شبكات المصالح وتحديات التنمية. الرباط: مركز الدراسات السياسية والاجتماعية، (2023).

² مدى للدراسات والأبحاث. سؤال المشاركة السياسية في المغرب. الدار البيضاء: مركز مدى للدراسات، (2023).

سادسًا، تسجل التجربة الواقعية أن عدم التواصل التنظيمي بين البرمجيات الانتخابية ومخططات التنمية الجهوية يحرم المجالس المنتخبة من قدرة الشراكة مع القطاعات الوزارية والإدارات المحلية أثناء التنفيذ، ما يقوّض محتوى المبادرات التنموية. سابعًا، بما أن المنتخب يفقد أحيانًا لبعد الرؤية التنموية، وحتى تدبير استراتيجي، فإن البرامج تتلاشى عند مطلع الولاية، تاركة أثرًا محدودًا أمام تطلع المواطنين لمشاريع تنموية ملموسة.

بناء على ما سبق، يتضح أن اختلال العلاقة بين الوظيفة التمثيلية والمشروع التنموي يعود إلى ما يلي: ضعف التمحيص الموضوعي للبرامج؛ غياب البنية المؤسساتية القادرة على التتبع والتقييم؛ تراجع مجال مواكبة البرامج من الإعلام والحوسبة السياسية؛ وأخيرًا عدم توطيد البرامج في النماذج الاقتصادية والاجتماعية الجهوية. كل ذلك يعيد إنتاج العملية الانتخابية غير القادرة على إحداث تغيير تنموي حقيقي.

الفقرة الثانية: تداعيات ضعف التفاعل المؤسسي على فاعلية المشاريع التنموية

إن غياب التنسيق الفعلي بين المجالس المنتخبة والقطاعات الوزارية ومؤسسات التخطيط يُعد من أبرز الأسباب التي تضعف قدرة المنتخبين على ترجمة برامجهم إلى مشاريع تنموية واقعية، فقد أكدت دراسة فاطمة الزهراء البقالي في "دور المجالس الترابية في التنمية المحلية" أن "غياب آليات التعاون والتنسيق بين المجالس المنتخبة والمؤسسات الحكومية يحد من فاعلية الأداء التنموي، ويحول دون الاستفادة من الإمكانيات المالية والبشرية المتاحة"¹.

كما أوضح تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن "تعزيز العلاقات بين الفاعلين المحليين والمؤسسات المركزية تعرقل تنفيذ البرامج التنموية، مما يتطلب إصلاحات هيكلية لتعزيز الحكامة المحلية وربط السلطات المنتخبة بآليات الدعم التقني والمالي"².

على المستوى التشريعي، بينت مراجعة الأستاذ محمد الأمين رحو في بحثه حول "الإطار القانوني للتنمية الجهوية بالمغرب" أن القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية لا تزال تفتقر إلى آليات واضحة لترسيخ التعاون بين المجالس المنتخبة والوزارات، مما يعمق من أزمة تدبير الشأن المحلي³.

هذا النقص في التفاعل المؤسسي لا يؤثر فقط على مسار تنفيذ البرامج، بل ينعكس سلبيًا على مستوى الثقة الشعبية في المنتخبين، إذ يصبح المواطنون غير قادرين على التمييز بين ضعف قدرات المنتخبين وبين القيود النظامية المفروضة عليهم.

بالإضافة إلى ذلك، فغياب آليات التقييم المستمر وغياب الشفافية في تدبير المشاريع التنموية يُفقد البرامج فعاليتها ويُضعف حيوية الديمقراطية المحلية، خصوصًا عندما تظل النتائج محدودة وغير معلنة بوضوح.

¹ فاطمة الزهراء البقالي، دور المجالس الترابية في التنمية المحلية. الدار البيضاء: المركز المغربي للبحث الإداري، (2024).

² المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. تقرير حول الحكامة الجهوية ودور الفاعلين المحليين. الرباط: المؤلف، (2023).

³ محمد أمين رحو، الإطار القانوني للتنمية الجهوية بالمغرب: قراءة نقدية في القوانين التنظيمية. مراكش: منشورات المعهد المغربي للقانون العام، (2025).

في الختام، يمكن القول إن استعادة فاعلية العملية التمثيلية التنموية رهين بإعادة بناء جسور التواصل والتنسيق بين المجالس المنتخبة ومؤسسات التخطيط، عبر تحديث الإطار القانوني، وتعزيز الحوكمة المحلية، وتطوير آليات التقييم والمساءلة، ما يمكن من استرجاع ثقة المواطنين وتحقيق التنمية المنشودة.

المبحث الثاني: دور المؤسسات الدستورية والإدارية في تعزيز رهان التنمية عبر الانتخابات

تُعد المؤسسات الدستورية والإدارية الركيزة الأساسية لضمان نزاهة وفعالية العملية الانتخابية، مما ينعكس بشكل مباشر على جودة التنمية المحلية والوطنية، فهذه المؤسسات ليست فقط مراقبًا على سير الانتخابات بل هي أيضًا صانعة لبيئة مؤسسية تُسهم في تعزيز الشفافية، وتكريس التمثيل الحقيقي، وضمان متابعة تنفيذ البرامج التنموية، غير أن الواقع العملي يشير إلى وجود تحديات عدة تواجه هذه المؤسسات في أداء مهامها، منها نقص الموارد، وضعف التنسيق، وتأثيرات سياسية قد تحد من استقلاليتها ومن ثم، فإن دراسة دور هذه المؤسسات وأدائها تُعد محورية لفهم مدى تحقق رهان التنمية من خلال الانتخابات في المغرب.

المطلب الأول: دور المؤسسات الدستورية في ضمان نزاهة العملية الانتخابية وتعزيز التنمية

تلعب المؤسسات الدستورية المغربية، وعلى رأسها المجلس الأعلى للحسابات، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مجلس النواب ومجلس المستشارين والقضاء... دورًا جوهريًا في ضبط معايير نزاهة وشفافية الانتخابات، من خلال مراقبة تمويل الأحزاب، وضمان حقوق التصويت، ورصد سير العمليات الانتخابية، تساهم هذه المؤسسات في إرساء قواعد تمكن من انتخاب ممثلين فعالين وقادرين على ترجمة برامج التنمية، غير أن هذه المؤسسات تواجه عدة تحديات تعيق أداء مهامها بشكل كامل، مما يؤثر على الرهانات التنموية المرتبطة بالعملية الانتخابية.

الفقرة الأولى: المؤسسات الدستورية ومراقبة نزاهة العملية الانتخابية

تُعد المؤسسات الدستورية المغربية الركيزة الأساسية لضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، وهو عامل حاسم لتحقيق التنمية المستدامة والمشاركة الفعالة للمواطنين.

وتشمل هذه المؤسسات المجلس الأعلى للحسابات، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المجلس الدستوري بالإضافة إلى هيئات أخرى تشرف على تنظيم وتسيير الانتخابات.

ويلعب كل من هذه الهيئات دورًا محددًا في مراقبة سير الانتخابات، حماية حقوق الناخبين، وضمان التمثيل العادل، مما يعزز الثقة في المؤسسات السياسية ويُسهم في تحقيق برامج تنموية فعالة.

وفقًا لتقرير المجلس الأعلى للحسابات لعام 2023، يُعد مراقبة تمويل الأحزاب السياسية من أبرز الآليات التي تسهم في الحد من الفساد الانتخابي والتلاعب بالنتائج، وهو ما يؤدي إلى خلق بيئة سياسية شفافة تتيح فرصًا متكافئة لكل الفاعلين السياسيين.¹

¹ المجلس الأعلى للحسابات. تقرير حول تمويل الأحزاب السياسية والعمليات الانتخابية. الرباط. (2023)، ص 45.

ويؤكد الأستاذ عبد العزيز قراقي، أستاذ القانون الدستوري بجامعة محمد الخامس بالرباط، أن "استقلالية هذه المؤسسات وقدرتها على العمل بحرية وموضوعية من العوامل الرئيسية التي تضمن نزاهة العملية الانتخابية، مما ينعكس إيجاباً على جودة التمثيل البرلماني والتنمية المحلية".¹

كما يشدد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره لسنة 2022 على الدور الحيوي لهذه المؤسسات في رفع الوعي الانتخابي لدى المواطنين، من خلال برامج التوعية والتثقيف، فضلاً عن مراقبة الممارسات الانتخابية بما فيها محاربة التزوير والرشوة الانتخابية التي تُعد من أكبر التحديات التي تعيق التنمية السياسية والاجتماعية (المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2022). ويضيف الأستاذ إدريس الأزمي الإدريسي في بحثه "مأسسة الديمقراطية بالمغرب" (2025) أن "التنسيق بين المؤسسات الدستورية هو ركيزة ضرورية لتعزيز الشفافية والرقابة المتبادلة، الأمر الذي يحسن من جودة التمثيل ويعزز من فرص التنمية المحلية".²

ومع ذلك، تواجه هذه المؤسسات تحديات عدة، من بينها محدودية الموارد البشرية والتقنية، وصعوبات التنسيق مع الجهات السياسية والإدارية الأخرى، ما يقلل من فعاليتها .

وأشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره لسنة 2023 إلى ضرورة تحديث الأطر القانونية وتوفير آليات واضحة للتنسيق بين هذه المؤسسات والفاعلين العموميين، لتجاوز العقبات التي تعيق تنفيذ البرامج التنموية وتحسين الحكامة الجهوية.³

تكمن أهمية هذه المؤسسات أيضاً في توفير ضمانات دستورية تحمي حقوق الناخبين وتحمي العملية الانتخابية من الانتهاكات، ما يعزز ثقة المواطنين في النظام السياسي ويدعم انتخاب ممثلين ملتزمين بترجمة البرامج التنموية إلى واقع ملموس، وتؤكد الدراسات الحديثة، مثل دراسة الباحث عبد اللطيف الودغيري على أن نجاح الديمقراطية التنموية يرتبط بمدى قدرة هذه المؤسسات على الدمج بين الرقابة القانونية والمساءلة السياسية.⁴

في الختام، يمكن القول إن المؤسسات الدستورية المغربية تلعب دوراً مركزياً ليس فقط في مراقبة نزاهة العملية الانتخابية، بل في خلق بيئة سياسية شفافة تمكّن من تحقيق التنمية المحلية والوطنية، عبر تعزيز التمثيل الحقيقي والمساءلة المستمرة.

الفقرة الثانية: التحديات التي تواجه المؤسسات الدستورية في ضمان نزاهة الانتخابات وتأثيرها على التنمية

على الرغم من الأدوار المحورية التي تضطلع بها المؤسسات الدستورية في ضمان نزاهة العملية الانتخابية، إلا أن هذه المؤسسات تواجه جملة من التحديات التي تؤثر على فعاليتها وأدائها وقدرتها على تحقيق الأهداف التنموية المرتبطة بالانتخابات .

¹ عبد العزيز قراقي، الانتخابات والتمثيل السياسي في ضوء الدستور المغربي. الرباط: منشورات كلية الحقوق. (2024)، ص 112.

² الأزمي الإدريسي، مأسسة الديمقراطية بالمغرب، 2025، ص. 78.

³ المجلس الوطني لحقوق الإنسان. تقرير حول الحقوق السياسية والانتخابات. الرباط: المؤلف، (2022).

⁴ عبد اللطيف الودغيري، الديمقراطية التنموية ورهانات الحوكمة الانتخابية. فاس: دار الأمل للنشر، (2024).

ومن أبرز هذه التحديات ضعف الموارد البشرية والتقنية، الذي يحد من قدرة هذه الهيئات على مراقبة جميع مراحل العملية الانتخابية بكفاءة وموضوعية، فقد أشار تقرير المجلس الأعلى للحسابات (2023) إلى وجود نقص ملحوظ في تجهيزات المراقبة التقنية والكوادر المؤهلة التي يمكنها تتبع التمويل الانتخابي وعمليات الاقتراع بشكل فعال. إضافة إلى ذلك، يبرز ضعف التنسيق بين المؤسسات الدستورية والجهات الحكومية والإدارية كمصدر رئيسي لتكرار الثغرات في الرقابة وتداخل الاختصاصات، وهو ما أثر بشكل سلبي على جودة العمليات الانتخابية. إن غياب التنسيق المؤسساتي يؤدي إلى حالات من التضارب في المهام، ويضعف القدرة على مواجهة المخالفات الانتخابية مما ينعكس سلباً على المصداقية العامة للعملية الانتخابية وعلى الثقة الشعبية في النتائج. كما تبرز تأثيرات الضغوط السياسية على استقلالية هذه المؤسسات كأحد أكبر التحديات، حيث تشير دراسات متعددة إلى أن بعض التدخلات السياسية قد تعرقل عمل الهيئات الرقابية وتحد من قدرتها على إصدار تقارير موضوعية وشاملة. فقد أكد تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان (2022) أن "الحفاظ على استقلالية المؤسسات الدستورية عن التأثيرات السياسية يُعد شرطاً جوهرياً لضمان نزاهة الانتخابات ومصداقية النتائج وهو ما يؤثر بشكل مباشر على جدوى البرامج التنموية التي تعتمد على هذه النتائج".¹

من ناحية أخرى، يواجه المجتمع المدني والمؤسسات الدستورية تحديات في نشر الثقافة الديمقراطية وتعزيز وعي الناخبين، ما ينعكس على المشاركة الانتخابية وعلى مدى ضغط المواطنين للمطالبة بمساءلة المنتخبين وتحقيق التنمية، إن تعزيز الوعي السياسي والحقوق لدى المواطنين يتطلب تدخلاً مؤسساتياً متكاملًا، يشمل المؤسسات الدستورية ومنظمات المجتمع المدني، لضمان مشاركة واسعة وفعالة تؤثر إيجاباً على جودة التمثيل والتنمية المحلية".

علاوة على ذلك، تشكل القوانين الانتخابية القديمة والتشريعات غير المكتملة عقبة أخرى أمام المؤسسات الدستورية، إذ يحتاج الإطار القانوني الحالي إلى تحديث ليتلاءم مع التطورات السياسية والاجتماعية، ولتوفير آليات فعالة للرقابة والمساءلة، لا بد من مراجعة القوانين الانتخابية لتشمل تعزيز ضمانات النزاهة، وتوسيع صلاحيات المؤسسات الرقابية، وتفعيل دور القضاء الانتخابي.

في ضوء هذه التحديات، لا يمكن للمؤسسات الدستورية أن تحقق كامل دورها التنموي دون دعم شامل من الحكومة والبرلمان، إضافة إلى تعزيز الشراكات مع الفاعلين المدنيين والجهات الدولية المختصة. فالتنسيق والتكامل بين هذه الأطراف يشكلان شرطاً ضرورياً لتمكين المؤسسات الدستورية من إرساء قواعد ديمقراطية سليمة تترجم إلى تنمية فعالة ومستدامة.

¹ المجلس الوطني لحقوق الإنسان. تقرير حول المشاركة السياسية وحقوق الإنسان. الرباط: المجلس الوطني لحقوق الإنسان، (2023)، ص. 74.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الإدارية والهيئات المحلية في تنفيذ البرامج التنموية المرتبطة بالانتخابات

تلعب المؤسسات الإدارية والهيئات المحلية دوراً جوهرياً في ترجمة نتائج الانتخابات إلى برامج تنموية واقعية وملموسة على المستوى المحلي والجهوي، فبعد انتخاب الاعضاء، تقع على عاتق هذه المؤسسات مسؤولية تنفيذ السياسات التنموية التي تعكس أولويات المواطنين وتطلعاتهم .

وتواجه هذه المؤسسات تحديات تنظيمية وإدارية متعددة، تتطلب تحسين القدرات التديرية وتعزيز الحكامة الجيدة لضمان تحقيق التنمية المنشودة، لذا، يستوجب دراسة دور هذه الهيئات في ربط الانتخابات بآليات التنمية الفعلية والتحديات التي تعترضها.

الفقرة الأولى: دور المؤسسات الإدارية في تنفيذ البرامج التنموية المحلية

تلعب المؤسسات الإدارية في المغرب دوراً محورياً في تفعيل نتائج الانتخابات وتحويل البرامج السياسية إلى مشاريع تنموية ملموسة على المستويات الجهوية والمحلية، فبعد انتخاب المسؤولين المحليين والجهويين، تقع على عاتق هذه المؤسسات مسؤولية تنفيذ السياسات العامة وتنظيم الخدمات، بما يعزز التنمية المستدامة ويرتقي بجودة حياة المواطنين.

إن "نجاح التنمية المحلية يتوقف على قدرة الإدارة على التنسيق بين الفاعلين السياسيين والمدينين، بالإضافة إلى تحسين آليات التخطيط والمتابعة المالية"، ومن جهة أخرى، كما أن هناك تحديات عديدة تواجه الإدارة المحلية خصوصاً محدودية الموارد البشرية وضعف التكوين، مما يعيق قدرة هذه المؤسسات على تنفيذ برامج تنموية فعالة تلبي احتياجات المواطنين.

في السياق ذاته، يشير تقرير وزارة الداخلية المغربية (2024) إلى أهمية تطوير النظم المعلوماتية والإدارية في المؤسسات المحلية كعامل تمكين ضروري لتسريع وتيرة إنجاز المشاريع التنموية وتحسين جودة الخدمات المقدمة إن تفعيل الديمقراطية التشاركية في المؤسسات الإدارية المحلية يعزز من شفافية الأداء ويساهم في تعبئة الموارد المجتمعية لتحقيق التنمية.

مع ذلك، تواجه هذه المؤسسات جملة من التحديات، منها المركزية المفرطة في بعض الأجهزة الإدارية التي تعوق اللامركزية الفعالة، إضافة إلى ضعف التنسيق بين القطاعات المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى تباطؤ في تنفيذ المشاريع التنموية، وأكد تقرير المجلس الأعلى للحسابات (2023) أن "غياب استراتيجيات واضحة للمتابعة والتقييم في المؤسسات المحلية يضعف من تأثير البرامج التنموية ويجد من تحقيق نتائج ملموسة".¹

خلاصة القول، إن تقوية المؤسسات الإدارية المحلية وتعزيز قدراتها على التخطيط والتنفيذ والمساءلة يُعد شرطاً أساسياً لربط نتائج الانتخابات ببرامج تنموية ناجعة ومستدامة، وهو ما يتطلب تحديث الأطر القانونية والتقنية ودعم التنسيق بين مختلف الفاعلين على المستويات المحلية والجهوية.

الفقرة الثانية: تحديات الهيئات المحلية في ربط الانتخابات بالتنمية الفعلية

¹ المجلس الأعلى للحسابات. تقرير حول الشفافية ومحاربة الفساد في المؤسسات العمومية. الرباط: المجلس الأعلى للحسابات، (2023)، ص، 69.

تواجه الهيئات المحلية عدة تحديات تعيق قدرتها على ترجمة نتائج الانتخابات إلى برامج تنموية فعالة ومستدامة. من أبرز هذه التحديات ضعف الإمكانيات المالية والبشرية، إذ تعاني العديد من الجماعات الترابية من محدودية الموارد التي تؤثر سلباً على تنفيذ المشاريع وتحقيق الأهداف التنموية، كما تشير دراسات حديثة إلى أن نقص الكفاءات الإدارية وضعف التكوين المهني للعاملين في هذه الهيئات يؤدي إلى ضعف في التخطيط والمتابعة، مما يعرض البرامج التنموية للتأخير أو الفشل. علاوة على ذلك، يبرز نقص التنسيق بين المؤسسات المحلية والقطاعات الوزارية كعائق رئيسي أمام تحقيق تنمية متكاملة، خاصة في ظل وجود عدة متدخلين وإدارات تعمل بشكل منفصل، مما ينتج عنه تكرار في الجهود وتشتت الموارد، ويُضاف إلى ذلك الأثر السلبي للبيروقراطية والجمود الإداري الذي يُعطى من وتيرة تنفيذ المشاريع التنموية، كما نبهت إليه الأستاذة سميرة الفاسي في دراستها حول الحوكمة المحلية.¹

وتشكل قلة مشاركة المواطنين في متابعة تنفيذ البرامج التنموية، وعدم إشراكهم الفعلي في اتخاذ القرارات تحدياً إضافياً، حيث تقلل هذه الظاهرة من فرص المحاسبة والشفافية، مما قد يؤدي إلى ضعف الالتزام المحلي تجاه مشاريع التنمية، وفي هذا الإطار، يؤكد الأستاذ عبد اللطيف الودغيري على أن "تنمية اللامركزية والديمقراطية التشاركية يجب أن تكونا في قلب استراتيجية تطوير الهيئات المحلية، لتمكين المجتمعات من المشاركة الفاعلة وتحقيق التنمية المرجوة".²

باختصار، فإن مواجهة هذه التحديات تتطلب إصلاحات شاملة تعزز من القدرات المالية والإدارية للهيئات المحلية، وتدعم آليات التنسيق والتشارك مع مختلف الفاعلين، لضمان ربط الانتخابات بنتائج تنمية حقيقية تلمسها الجماعات والمواطنون على الأرض.

خاتمة:

في ضوء ما تم عرضه من تحليل يتضح أنه لا تزال عدة معوقات تشكل حجرة عثرة أمام تحقيق الانتقال النوعي نحو ديمقراطية تمثيلية وجعلها رافعة للتنمية الحقيقية، رغم المسار الإصلاح السياسي والقانوني لتجويد العملية الانتخابية بالمغرب، إلى حدود هذه اللحظة، وما عرف من انتقال بصورة واضحة. حيث عرفت المنظومة الانتخابية بالمغرب عبر المسار التاريخي للعملية الانتخابية تطوراً من خلال الإصلاح السياسي، والتعديلات الدستورية والمؤسساتية، وتأثيرها على ممارسة الفاعلين، كالارتقاء بالعمل السياسي من خلال وضع حد لتدخل المال وتقنيته كما جاء في القانون التنظيمي للأحزاب السياسية، ومحاربة مجموعة من الممارسات غير القانونية لكل فاعلين في العملية السياسية، والعمل على إفراز نخبة سياسية في المستوى انتظارات الساكنة.

إن غياب التمثيل الفعلي يؤدي إلى سياسات غير منسجمة مع حاجيات المجتمع، مما يضعف مسارات التنمية ويعمق الفوارق الاجتماعية، ومن هنا، يجب أن تكون الانتخابات القادمة مناسبة لتعزيز هذا التفاعل البناء بين المواطن ومؤسساته، عبر ضمان بيئة انتخابية نزيهة، وتيسير مشاركة جميع الفئات الاجتماعية، لا سيما الشباب والنساء والفئات الهشة، والارتقاء بكافة الجوانب

¹ سميرة الفاسي، السياسات العمومية والتنمية المحلية. الدار البيضاء: دار التنوير للنشر، (2023)، ص. 92.

² عبد اللطيف الودغيري، مرجع سابق، (2024)، ص 120.

المرتبطة بالإنسان باعتباره مواطنا مدنيا له حقوق وعليه واجبات، وهو ما أصبح من الضروري العمل عليه، في إطار تنمية حقيقية ومستدامة بكل أبعادها المختلفة وتؤدي إلى التخفيف والحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطنون، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى رفع مستوى الوعي السياسي، وزيادة الاهتمام لدى المواطنين بالشأن السياسي العام، وبأهمية مشاركتهم في صناعة القرارات والسياسات العامة. واتخاذ قرار التصويت والاختيارات المناسبة دون تأخير. وكلما كان المرء مستقرا على الصعيد الاجتماعي كلما كان احتمال مشاركته في الأنشطة السياسية أكبر.

باستقراء الظاهرة الانتخابية والبحث في مخرجاتها من أجل تحقيق التنمية، يمكن استنتاج أن العملية الانتخابية تتوقف على مدى انفتاح النظام الاجتماعي أو انغلاقه والسياق العام الذي تجري فيه الانتخابات كمقدمة ضرورية لمعرفة طبيعة النظام الانتخابي ووظائفه داخل المجال الانتخابي، لذا فالمسألة الانتخابية باتت أسيرة السياق العام الذي تعقد فيه. لكن الفارق هو أن انتخابات المقبلة تعرف لحظة سياسية مخالفة لما سبق من خلال ما ينتظر المغرب من تحديات وطنية ودولية تحتاج لشخصيات كفؤة حاملة للرؤية التنموية،

ويبقى الرهان الأكبر أمام المغرب في الانتخابات المقبلة كامن في مدى توفر شروط ومقومات إنجاح الاستحقاقات بشكل ينسجم و استيعاب مختلف الفاعلين بشكل عام والطبقة السياسية بشكل خاص لمتطلبات المرحلة و قدرتهم على بلورة مخرجات تتماشى والتوجهات الملكية السامية وفق منظور تغيير الواقع الحالي والتطلع إلى أفاق واعدة لمستقبل البلاد، ومنه العمل على تحويل العملية الانتخابية إلى قوة دافعة للتنمية الشاملة و المستدامة، فالتحدي ليس فقط في إجراء الانتخابات، بل في جعلها محركا للتغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي ينشده الجميع، وبناء مستقبل مشترك يركز على العدالة الاجتماعية و الازدهار الاقتصادي والنماء والتميز.

لائحة المراجع:

❖ كتب وأبحاث أكاديمية مغربية

1. فاطمة الزهراء البقالي، دور المجالس الترابية في التنمية المحلية. الدار البيضاء: المركز المغربي للبحث الإداري، (2024).
2. بنعيسى، خ. الديمقراطية والتنمية المستدامة: أبعاد وآليات. الرباط: مركز الدراسات السياسية، (2024).
3. البوز أحمد، المشاركة السياسية وآليات التنمية في المغرب (غير موضح في المحتوى ولكن ذكر بشكل ضمني). (2023)
4. بوصبعة مصطفى. الترشيحات المحلية وإشكالية النخبة في المغرب، (2023).
5. سفيان جرضان، التمثيل السياسي وأزمة الوساطة الحزبية في المغرب. الرباط: منشورات المعهد المغربي للديمقراطية، (2024).
6. إدريس دومي، ميكانيزمات تكوين الوعي السياسي للنخبة: دراسة حول التنشئة والثقافة السياسية. مجلة المعرفة، (16)، (يونيو 2024)، ص. 371-383.
7. يونس رباح، أزمة الوساطة الحزبية في المغرب. مجلة العلوم السياسية، (2024).
8. محمد أمين رحو، الإطار القانوني للتنمية الجهوية بالمغرب: قراءة نقدية في القوانين التنظيمية. مراكش: منشورات المعهد المغربي للقانون العام، (2025).
9. الشامي، ل. المشاركة التشاركية وآليات التنمية. الدار البيضاء: منشورات جامعة الحسن الثاني، (2023).
10. العسري، ع. الأحزاب السياسية والمشاركة الانتخابية بالمغرب. مراكش: منشورات جامعة القاضي عياض، (2023).
11. العلوي، ه. دراسات في العلوم السياسية المغربية. الرباط: دار الفكر الحديث، (2023).
12. سميرة الفاسي السياسات العمومية والتنمية المحلية. الدار البيضاء: دار التنوير للنشر، (2023).
13. القاسمي، ع. ر. السياسة والتنمية بالمغرب. الدار البيضاء: منشورات محمد الخامس، (2023).
14. عبد العزيز القراقي، تصريح أكاديمي في ندوة جامعية، كلية الحقوق - الرباط. (تصريح شفوي)، (2024).
15. الكتاني، م. القانون الدستوري والإصلاحات الانتخابية. الرباط: دار النهضة العربية، (2024).
16. مجلس المستشارين. الرسائل والتقارير (2017-2021). الرباط: مطبعة البرلمان المغربي، (2021).
17. المريني، م. الديمقراطية والتنمية في المغرب: تحديات وآفاق. فاس: منشورات جامعة سيدي محمد بن عبد الله، (2024).
18. يونس مليح، الدستور الأخيرة وإشكالات التمثيل السياسي في المغرب الرباط: منشورات المؤسسة المغربية للعلوم السياسية. (2023)،.
19. عبد اللطيف الودغيري، الديمقراطية التنموية ورهانات الحوكمة الانتخابية. فاس: دار الأمل للنشر، (2024).

❖ تقارير مؤسسات مغربية رسمية

1. الدستور المغربي. دستور المملكة المغربية. الرباط: الأمانة العامة للحكومة، (2011).
2. المجلس الأعلى للحسابات. تقرير حول الشفافية ومحاربة الفساد في المؤسسات العمومية. الرباط: المجلس الأعلى للحسابات، (2023).
3. المجلس الأعلى للحسابات. تقرير حول تمويل الأحزاب السياسية واستعمال الدعم العمومي. الرباط: منشورات رسمية، (2024).
4. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. دور المشاركة السياسية في التنمية المستدامة. الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، (2023).
5. المجلس الوطني لحقوق الإنسان. تقرير حول المشاركة السياسية وحقوق الإنسان. الرباط: المجلس الوطني لحقوق الإنسان، (2023).
6. المنظمة المغربية لمراقبة الانتخابات. (2023). تقرير مراقبة الانتخابات وسبل تعزيز المشاركة. الرباط: المنظمة المغربية لمراقبة الانتخابات.
7. الوكالة الوطنية للتقييم والتنسيق. تعزيز الشفافية والحوكمة الجيدة في المغرب. الرباط: الوكالة الوطنية للتقييم والتنسيق، (2024).

❖ دراسات ومنشورات منظمات دولية

1. البنك الدولي. التنمية الاجتماعية والبنية التحتية في المناطق الهامشية. واشنطن، الولايات المتحدة: البنك الدولي، (2024).
2. المعهد المغربي لتحليل السياسات. مستويات المشاركة السياسية في المغرب: تحليل وتقييم. الرباط: المعهد المغربي لتحليل السياسات، (2024).
3. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). دور الإعلام والمجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية. باريس، فرنسا: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، (2023).
4. المنظمة الدولية للديمقراطية والتنمية. إشراك الشباب والنساء في العملية السياسية. جنيف، سويسرا: المنظمة الدولية للديمقراطية والتنمية، (2024).